أثر التغيرات الديموغر افية والاجتماعية على تطبيق القانون الدولي الإنساني في العراق

The impact of demographic and social changes on the application of international humanitarian law in Iraq

م. صائب محمد ناظم/كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة/جامعة كربلاء
saib.m@uokerbala.edu.iq -٠٧٨٠١٣٣٥٧٩٤
م.م. وسن محمد نعيم/كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة/جامعة كربلاء
wasan.mohamed@uokerbala.edu.iq – ٠٧٨٠١٩٠٧٤٧٣
م.م. حسين فياض نايف/قسم الشؤون القانونية/رئاسة جامعة بغداد
Hussein.f@uobaghdad.edu.iq – ٠٧٩٠٢٣٠٠٢١٠

الملخص

تتناول الدراسة تحليل أثر التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على تطبيق القانون الدولي الإنساني، وتوضيح سبل تكيف الدول والمنظمات الدولية مع هذه التغيرات. تم اختيار العراق كدراسة حالة، لأنه يواجه تحديات ديموغرافية واجتماعية متعددة، شملت تحولات في الهوية الوطنية والدينية والقبلية، وتدهور الوضع الأمني، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. تضمنت الدراسة محاولة لتحديد التحديات التي يواجهها القانون الدولي الإنساني في ضوء التغيرات الديموغرافية والاجتماعية، وتقدم مقترحات للتكيف مع هذه التحديات مع دراسة حالة جمهورية العراق من خلال تحليل التحديات الخاصة التي يواجهها العراق كدولة، واقتراح الإجراءات اللازمة لمواجهتها. حيث ان التغيرات الديموغرافية والاجتماعية تؤثر بشكل كبير على القانون الدولي الإنساني، بما يتطلب تكييفاً وتعديلًا لتطبيقه بشكل فعال. بشكل عام، يجب على الدول والمنظمات الدولية العمل على تطوير القانون الدولي الإنساني وتعزيز تطبيقه لمواجهة التحديات الجديدة التي تنشأ بسبب التغيرات الديموغرافية والاجتماعية. كما يتعين عليهم العمل على تعزيز الشفافية والمساءلة وضمان حماية حقوق الإنسان وكرامتهم في جميع الأوقات، بما في ذلك في حالات النزاعات المسلحة والنزاعات الداخلية والاضطرابات الاجتماعية والسياسية. يواجه العراق تحديات كبيرة في تطبيق القانون الدولي الإنساني، بسبب الصراعات الداخلية والعرقية والدينية والاضطرابات الأمنية التي يمر بها. لذلك، ينبغي على العراق كدولة والمجتمع الدولي العمل على تعزيز الحوار والتفاهم بين المجموعات المختلفة في البلد، وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتعزيز الحوكمة والتنمية المستدامة. بشكل عام، يتطلب التحدي الذي تواجهه التغيرات الديموغرافية والاجتماعية التفكير بشكل إيجابي وإيجاد حلول جديدة ومبتكرة لمواجهة التحديات المختلفة. ويتعين على الدول والمنظمات الدولية العمل معاً وبشكل متوازن لتطوير وتنفيذ السياسات والبرامج والمشاريع التي تعزز الحوكمة والتنمية وتحمي حقوق الإنسان وكرامتهم.

الكلمات المفتاحية: " التغيرات الديموغر افية، التغيرات الاجتماعية، القانون الدولي الإنساني، النازحين، المهاجرين، اللاجئين".

summary

The study deals with analyzing the impact of demographic and social changes on the application of international humanitarian law, and clarifying ways for states and international organizations to adapt to these changes. Iraq was chosen as a case study because it faces multiple demographic and social challenges,

including shifts in national, religious, and tribal identity, a deteriorating security situation, and gross violations of human rights. The study included an attempt to identify the challenges faced by international humanitarian law in the light of demographic and social changes, and proposals to adapt to these challenges with a study of the case of the Republic of Iraq by analyzing the special challenges faced by Iraq as a state, and proposing the necessary measures to address them. As demographic and social changes greatly affect international humanitarian law, which requires adaptation and modification for its effective application. In general, states and international organizations must work to develop international humanitarian law and strengthen its application to meet the new challenges that arise due to demographic and social changes. They must also work to promote transparency and accountability and ensure the protection of human rights and dignity at all times, including in situations of armed conflicts, internal conflicts, and social and political unrest. Iraq faces great challenges in the application of international humanitarian law, due to the internal, ethnic and religious conflicts and security unrest it is going through. Therefore, Iraq as a state and the international community should work to promote dialogue and understanding between the various groups in the country, promote democracy and human rights, and promote sustainable development and governance. In general, the challenge facing demographic and social changes requires positive thinking and finding new and innovative solutions to meet various challenges. Countries and international organizations should work together in a balanced manner to develop and implement policies, programs and projects that promote governance and development and protect human rights and dignity.

Keywords: "demographic changes, social changes, International humanitarian law, displaced persons, immigrants, refugees".

المقدمة

تعد القضايا الانسانية من بين أكثر القضايا التي تهم المجتمع الدولي وتتطلب الاهتمام الدائم من قبل المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان وتطبيق القانون الدولي الإنساني. وفي السنوات الأخيرة، شهدت العديد من الدول والمجتمعات التحولات الديموغرافية والاجتماعية، مما أدى إلى تغيرات كبيرة في التوزيع الجغرافي للسكان وتنوعهم وحركتهم. وهذه التغيرات لها تأثير كبير على تطبيق القانون الدولي الإنساني وسبل تكيف الدول والمنظمات الدولية مع هذه التغيرات. لذلك لابد من تحليل أثر التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على القانون الدولي الإنساني، وتشخيص التحديات التي تواجه الدول والمنظمات الدولية في التكيف مع التغيرات، وصولاً الى تقديم الحلول المناسبة والناجعة لمواجهتها. اعتمدت الدراسة على مراجعة الأدبيات العلمية السابقة في هذا المجال وبحث حالة محددة لتوضيح أثر هذه التغيرات، حيث توضح المراجع العلمية المتعلقة بالموضوع أن التغيرات الديموغرافية والاجتماعية تؤثر بشكل كبير على القضايا الإنسانية، وتتطلب الاهتمام الدائم من قبل المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان. تعد التغيرات الديموغرافية والاجتماعية من العوامل الهامة التي تؤثر على تطبيق القانون الدولي الإنساني، وقد تزايدت أهميتها في العقود الأخيرة مع تغيرات كبيرة في الهيكل الديمغرافي والاجتماعي للعديد من الدول والمناطق حول العالم. وتتضمن هذه التغيرات زيادة النمو السكاني، وزيادة

الهجرة، وزيادة العدوى والأوبئة، وزيادة الفقر والتفاوت الاجتماعي[1]. يعد التحدي الرئيسي الذي تواجهه الدول والمنظمات الدولية هو كيفية التكيف مع هذه التغيرات وضمان حماية حقوق الإنسان وتطبيق القانون الدولي الإنساني. وفي هذا السياق، تعد دراسة تأثير التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على التطور القانوني الدولي الإنساني وسبل تكيف الدول والمنظمات الدولية موضوعاً مهماً وملحاً، حيث تحظى بالاهتمام الكبير من قبل العديد من الباحثين والمتخصصين في مجال القانون الدولي الإنساني. وترمي الدراسة إلى تحليل التأثير الذي يمكن أن تحدثه التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على تطبيق القانون الدولي الإنساني، والبحث في السبل التي يمكن ان تلجأ اليها الدول والمنظمات الدولية في سبيل التكيف معها لمعالجة التحديات.

أهمية الدراسة

تتمحور أهمية الدراسة حول فهم تأثير التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على تطبيق القانون الدولي الإنساني، وسبل تكيف الدول والمنظمات الدولية مع هذه التغيرات. ففي الوقت الحاضر، يشهد العالم تحولات ديموغرافية واجتماعية هائلة تؤثر على العلاقات الدولية والحركات الإنسانية، ويعاني القانون الدولي الإنساني من الصعوبة في التكيف مع هذه التغيرات، وتحقيق الحماية الكاملة للأفراد المتأثرين بالنزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية. كما تهدف الدراسة إلى تحليل آثار هذه التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على تطبيق القانون الدولي الإنساني، ودراسة السبل التي يمكن للدول والمنظمات الدولية اتخاذها للتكيف مع هذه التغيرات وتحسين حماية حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وبما أن هذا الموضوع لم يتم دراسته بشكل كافٍ في الأدبيات العلمية، فإن البحث سيساهم في زيادة الفهم والوعي حول هذه المسألة المهمة وتوفير الأدلة والحجج اللازمة لاتخاذ القرارات الصحيحة في هذا المجال.

إشكالية الدراسة

([1]) "تعد ظاهرة الفقر ظاهرة اجتماعية معقدة تتميز بها المجتمعات النامية قبل المتطورة وهي واحدة من اهم المعضلات التي تواجهها الدول التي بدأت مع مطلع السبعينيات وتهتم هذه الظاهرة اهتماماً خاصاً، ومنذ مطلع الثمانينات اخذت قضايا الفقر وتوزيع الدخل منعطفاً جديداً مع بدء البعض من الدول النامية لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، وكذلك التحول الكبير في ادبيات التنمية من مفهوم النمو الاقتصادي الى التنمية البشرية باعتبارها أساس عملية التنمية وجوهرها. ويرتبط الفقر وسوء توزيع الدخل بعلاقة وثيقة، فمع وجود وانتشار الفقر يشتد الصراع الاجتماعي على الدخل والثروة، مما يزيد من ميل الأغنياء الى تعزيز امتلاكهم للثروة والدخل مما يعني زيادة فجوة الدخل بين الأغنياء والفقراء داخل المجتمع الواحد من ناحية وبين الدول فيما بينها من ناحية أخرى. هناك ارتباط وثيق بين الفقر وعمقه منذ التاريخ لا يمكن تجاهله فهي ظاهرة ملازمة البشرية بنشوء الحضارات والأمم القديمة على وفق تقسيم طبقات المجتمع حيث كان يقسم الى طبقات أولها الملوك والنبلاء واخرها العبيد وهم الطبقة الفقيرة من السكان وقد مر مفهوم الفقر وتباينت أسبابه لكل مرحلة زمنية يمر بها أي مجتمع الا انه يختلف من منطقة جغرافية الى أخرى ومن دولة الى أخرى ومن إقليم لآخر حيث عانت الكثير من المجتمعات من الجوع والفقر وسادت هذه الظاهرة عبر مراحل التاريخ منذ بزوغ الحضارة والى وقتنا هذا وتتفاقم ارتفاع معدلاته تزداد وبشكل مستمر على وفق الزمان والمكان، لأنها ظاهرة معقدة ومتعددة الابعاد والفقر يعد تحدياً اخلاقياً لجميع دول العالم عامة والدول النامية خاصة والتي هي دول تعاني من الفقر ولابد من تحقيق العدالة الاجتماعية فيها التي تلاشت فيها". أسيل إبراهيم القيسي، الملامح الجغرافية للمتغيرات الاقتصادية لمستويات الفقر والدخل في محافظة كركوك، (بحث) مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٧٨، المجلد ١٩، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٢، ص ١٦٧.

تتمثل إشكالية الدراسة بتوضيح الكيفية التي يؤثر بها التغير الديمغرافي والاجتماعي في تطبيق القانون الدولي الإنساني، ومدى تكيف الدول والمنظمات الدولية مع هذه التغيرات، وما هي التدابير والسبل الفعالة لمعالجة أي تحديات قانونية أو إنسانية قد تنشأ نتيجة هذه التغيرات في حالة العراق كدراسة حالة. لذلك يمكن طرح التساؤلات الآتية:

اولاً- ما هي التغيرات الديموغرافية والاجتماعية التي أثرت على تطبيق القانون الدولي الإنساني؟

ثانياً- كيف تؤثر هذه التغيرات على تكيّف الدول والمنظمات الدولية مع التطورات الواردة على القانون الدولي الإنساني؟

ثالثاً- ما هي أبرز الحالات التي تواجه الدول والمنظمات الدولية في التكيف مع هذه التغيرات الديموغرافية والاجتماعية؟

رابعاً- ما هي الاستراتيجيات والحلول التي يمكن اعتمادها للتكيف مع هذه التغيرات الديموغرافية والاجتماعية في مجال القانون الدولي الإنساني؟

فرضية الدراسة

يعد تطبيق القانون الدولي الإنساني وسبل تكيف الدول والمنظمات الدولية مع التغيرات الديموغرافية والاجتماعية من أهم القضايا التي تشغل المفكرين والمهتمين بحقوق الإنسان والقانون الدولي. فالتغيرات الديموغرافية والاجتماعية تؤثر بشكل مباشر على البنية الاجتماعية والسياسية للدول، وتحدث تغيرات في القيم والمعتقدات والتحولات الاجتماعية التي تتطلب تكيف القوانين الدولية والإنسانية مع هذه التغيرات. ومن بين الدول التي تواجه تحديات كبيرة في هذا الصدد هو العراق، الذي يشهد تحولات ديموغرافية واجتماعية كبيرة في ظل التحديات الأمنية والسياسية التي يعاني منها. لذلك يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على تطبيق القانون الدولي الإنساني وسبل تكيف الدول والمنظمات الدولية معها في العراق، من خلال الاستناد إلى الأدبيات العلمية المتعلقة بهذا الموضوع. لذلك يمكن اعتماد الفرضيتان الآتيتان لدراسة موضوع البحث، وهما:

١- تأثر القانون الدولي الإنساني بشكل كبير بالتغيرات الديموغرافية والاجتماعية في المجتمعات الدولية.

٢- يمكن للدول والمنظمات الدولية تطوير استراتيجيات وحلول للتكيف مع التغيرات الديموغرافية والاجتماعية وضمان الامتثال للقوانين الدولية الإنسانية في ظل هذه التغيرات.

اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة العلمية إلى تحليل أثر التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على تطبيق القانون الدولي الإنساني، وكيف يمكن للدول والمنظمات الدولية التكيف مع هذه التحولات. يستخدم هذا البحث حالة العراق كدراسة حالة لتحليل هذا الأثر من خلال الأدبيات العلمية المتاحة. ويهدف البحث إلى تحديد الأهداف المباشرة للدراسة والتي تتمثل في فهم تأثير التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على تطبيق القانون الدولي الإنساني وتحديد سبل تكيف الدول والمنظمات الدولية لتلبية تحديات هذه التغيرات. ومن أبرز اهداف الدراسة ما يأتي:

١- تحليل أثر التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على تطبيق القانون الدولي الإنساني.

٢- توضيح العوامل التي تؤثر على تطبيق القانون الدولي الإنساني في ضوء التغيرات الديموغرافية والاجتماعية.

٣- تحليل الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات الدولية في تعزيز تطبيق القانون الدولي الإنساني ومساعدة الدول في التكيف مع التغيرات الديموغرافية والاجتماعية.

منهجية الدراسة

يتميز البحث القانوني بأنه يعتمد بشكل كبير على الدراسات الاستشرافية والتحليلية والتفسيرية، ومن هذا المنطلق، فإن المنهجية العلمية لهذا البحث ستتضمن الخطوات التالية:

١- المنهج الاستشرافي: سيتم جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالتغيرات الديموغرافية والاجتماعية وتحليلها وتفسيرها.

٢- المنهج التحليلي: سيتم تحليل البيانات والمعلومات المجمعة من البحث الاستشرافي.

٣- المنهج التفسيري: سيتم تفسير النتائج والمخرجات التي تم الوصول إليها من البحث التحليلي.

٤- المنهج التطبيقي: سيتم تطبيق النتائج والاستنتاجات النهائية على دراسة حالة محددة (العراق).

سيتم تناول الموضوع من خلال تقسيم البحث الى مطلبين، نتناول في المطلب الأول موضوع تأثير التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على القانون الدولي الإنساني، ونتناول في المطلب الثاني موضوع دراسة حالة العراق في ضوء الادبيات العلمية.

المطلب الأول: تأثير التغيرات الديموغرافية والاجتماعية

تتمحور أسس النظرية والإطار النظري لهذا البحث حول التغيرات الديموغرافية والاجتماعية وتأثيرها على تطبيق القانون الدولي الإنساني، وكيفية تكيف الدول مع هذه التغيرات. حيث يتطلب هذا البحث فهماً دقيقاً للمفاهيم الرئيسية للقانون الدولي الإنساني والعلاقة بينها وبين التغيرات الديموغرافية والاجتماعية. إذ يعد القانون الدولي الإنساني هو المجال الذي يتناول قواعد النزاعات المسلحة وحماية المدنيين وغير المشاركين في الصراعات المسلحة، وكذلك حماية الجرحى والمصابين والسجناء واللاجئين. ويتمثل الهدف الرئيسي للقانون الدولي الإنساني في تقليل أو تجنب المعاناة الإنسانية الناجمة عن النزاعات المسلحة. ومن الأسس النظرية التي نحتاجها في هذا البحث هو فهم تأثير التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على النزاعات المسلحة وتطورها بشكل عام.

الفرع الأول: التغيرات الديموغرافية والاجتماعية

تتعلق الديمغرافيا بالتغيرات في السكان وتوزيعهم، مثل زيادة عدد السكان وتغير التركيبة العمرية والجنسية والدينية والعرقية([٢])، لذلك تعرف الديمغرافيا بأنها "علم يتناول دراسة سكان المجتمعات البشرية، من حيث حجومهم وبناهم وتطورهم وخصائصهم العامة، ولا سيما من النواحي الكمية"[(٣)]. ومن المعروف أن هذه التغيرات الديموغرافية يمكن أن تؤدي إلى نزاعات وتوترات داخل المجتمعات، وهذا يمكن أن يؤدي في بعض الأحيان إلى نزاعات مسلحة. كما أن المتغيرات الاجتماعية "وامل التغير الداخلية والخارجية التي تعرضت لها المجتمعات نتج عنها تحولات وتغيرات بنائية شملت كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، الامر الذي أدى الى ظهور تناقضات كثيرة انعكست آثارها على الاسرة، الخلية الأولى المكونة لهذه المجتمعات"[(٤)]. تتعلق المتغيرات الاجتماعية بتأثير العوامل الاجتماعية على النزاعات المسلحة، مثل العدالة الاجتماعية والفقر والتمييز العرقي والجنسي والديني والسياسي. وبناءً على الأسس النظرية السابقة، يمكننا التركيز على تحليل أثر التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على تطبيق القانون الدولي الإنساني وسبل تكيف الدول والمنظمات الدولية، وذلك من خلال دراسة حالة مفصلة في ضوء الأدبيات العلمية. تتضمن التغيرات الديموغرافية عدة عوامل مثل زيادة عدد السكان وتغير هيكل السكانية، وزيادة نسبة المهاجرين واللاجئين، وتزايد نسبة الشباب، وتراجع معدلات الخصوبة وارتفاع معدلات البقاء على قيد الحياة، وتزايد نسبة السكان المعرضين للأمراض المزمنة والمعوقات. أما التغيرات الاجتماعية فتشمل التغيرات في القيم والمعتقدات والثقافات، وزيادة الوعي بحقوق الإنسان، وتزايد الوعي بمساهمة المرأة في المجتمع ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتزايد الوعي بأهمية الصحة النفسية والعقلية. تؤثر هذه التغيرات بشكل كبير على تطبيق القانون الدولي الإنساني، حيث تتطلب من الدول والمنظمات الدولية التكيف مع هذه التغيرات وضمان حماية حقوق الإنسان في هذا السياق المتغير. ومن هذا المنطلق، فإن هناك حاجة ملحة لدراسة آليات التكيف التي تتبعها الدول والمنظمات الدولية لمواجهة التحديات الجديدة التي تطرأ على حقوق الإنسان.

أولاً: التغيرات الديموغر افية

يتعلق التغيّر الديمغرافي بتحوّلات في تركيبة السكان وتغيرات في الأعداد والتوزّع الجغرافي للسكان في مختلف المناطق والدول، ويمكن أن ينتج هذا التغيّر عن عدة عوامل مثل الزيادة في معدلات الولادة والهجرة، وتراجع معدلات الوفيات، وتغير في توزيع الأعمار، وتأثيرات الظروف الاقتصادية والاجتماعية على الخصوبة والمواليد. تشير التغيرات الديموغرافية إلى التغيرات في السكان ومكوناتهم، مثل العمر والجنس والأصل العرقي والثقافي والديني. ومن المعروف أن هذه التغيرات تتطور بمرور الزمن وتختلف بين البلدان والمناطق. ومن بين التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي هي التغيرات الديموغرافية التي يشهدها العالم بصفة عامة.

([٢]) فوزي بن عناد القبوري العتيبي، التحولات الاجتماعية في قرطبة وأثرها في سقوط الخلافة الأموية (٣١٦-٤٢٢هـ/٩٢٨-١٠٣٠م)، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة ١، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٨، ص ٦١.

([٣]) لوي هنري، (ترجمة) مدى شريقي، الديمغرافيا التحليل والنماذج، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (قطر)، الطبعة ١، بيروت، لبنان، ٢٠١٩، ص ٣٢.

([٤]) نجلاء أحمدون، بنية الاسرة في ظل المتغيرات الاجتماعية ووظائفها، (بحث) مجلة عدالة للدراسات القانونية والقضائية، الطبعة ١، العدد ١٥، السنة ٤، مطبعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، ٢٠٢١، ص ٣٦.

تشهد التغيرات الديمغرافية في العالم تأثيراً ملحوظاً على تطبيق القانون الدولي الإنساني. يعني زيادة عدد السكان، وتغير التوزيع الجغرافي للسكان، والهجرة الدولية، وتغير نسبة الأعمار والجنسيات، إلى غير ذلك من العوامل التي يمكن أن تؤثر على النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية التي تتطلب تدخلاً دولياً. ومن أجل تطوير القانون الدولي الإنساني لمواكبة التحديات الديمغرافية المتزايدة، قامت المنظمات الدولية بتحديث القوانين والاتفاقيات القائمة وإصدار قوانين واتفاقيات جديدة. على سبيل المثال، يعد بروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقيات جنيف الأربعة، الذي صدر عام ١٩٧٧[٥]، هو أحد التحديثات الهامة للقانون الدولي الإنساني. وهذا البروتوكول يهدف إلى حماية المدنيين والأشخاص الذين لم يشاركوا في النزاعات المسلحة. كما تعمل المنظمات الدولية على إدراج المزيد من القواعد الإنسانية في المعاهدات الدولية الأخرى. وبشكل عام، يمكن القول إن التغيرات الديمغرافية تؤثر بشكل كبير على تطوير القانون الدولي الإنساني، وتحديث القوانين والاتفاقيات القائمة، وتضمين المزيد من القواعد الإنسانية في المعاهدات الدولية الأخرى، وتعزيز الحماية للمدنيين وضمان احترام حقوق الإنسان في النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية، وهذا يساعد على تعزيز السلم والاستقرار العالميين. كما أن التحديات الديمغرافية الحالية تحتم على المنظمات الدولية العمل بشكل أكبر على توعية الجمهور حول القانون الدولي الإنساني ودوره في حماية الحقوق الإنسانية في النزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية. علاوة على ذلك، فإن التغيرات الديمغرافية تؤثر أيضاً على القدرة على تطبيق القانون الدولي الإنساني في بعض الحالات. فمثلاً، في بعض النزاعات المسلحة يصعب على المنظمات الدولية توفير المساعدة الإنسانية اللازمة بسبب صعوبة الوصول إلى المناطق المتنازع عليها، أو بسبب عدم وجود إرادة سياسية لحل الصراعات والأزمات. وبشكل عام، يمكن القول إن التغيرات الديمغرافية تشكل تحديات كبيرة للقانون الدولي الإنساني، وتحتاج إلى تعاون دولي وجهود مشتركة لتحسين وتطوير القوانين والاتفاقيات القائمة، وضمان تطبيقها بشكل فعال لحماية حقوق الإنسان وتحقيق السلام والاستقرار العالمي.

ثانياً: التغيرات الاجتماعية

يشير التغير الاجتماعي إلى التحولات التي تطرأ على البنية الاجتماعية للمجتمعات والدول، وقد يتضمن هذا التحول تغييرات في المفاهيم والقيم والسلوكيات الاجتماعية، والتي قد تؤدي إلى تغيّرات في السياسات والقوانين. تترتب على هذه التغيرات العديد من الآثار والتحديات على المجتمعات والدول في مختلف المجالات، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وبالنسبة للتغيرات الاجتماعية، فإنها تشير إلى التغيرات التي تحدث في مجتمعاتنا وطرق تفاعلنا مع بعضنا البعض، وتشمل عدة جوانب منها الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية والسياسية. وتؤثر هذه التغيرات على العديد من الجوانب في حياتنا، مثل العلاقات الدولية والتجارة والتكنولوجيا والأمن وغيرها. وبالنظر إلى التحديات الراهنة التي يواجهها العالم اليوم، يشهد القانون الدولي الإنساني تغيرات كبيرة نتيجة للتحديات الديموغرافية والاجتماعية المتعلقة بالتغيرات السريعة في السكان والتحولات الاجتماعية التي يشهدها العالم. ولذلك، يتعين على الدول والمنظمات الدولية تطوير استراتيجيات للتكيف مع هذه التحديات والتعامل معها بشكل فعال، خاصة فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان وتعزيز العدالة الدولية والحفاظ على الأمن العالمي. لذلك لابد من تحليل التحولات الحالية في القانون الدولي الإنساني وتأثيرها على تصميم وتطبيق القانون،

---

(٥) نعمان عطا الله الهيتي، القانون الدولي الإنساني في حالات الحروب والنزاعات المسلحة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٥، ص ٦١٧.

وذلك بمراجعة الأدبيات الحالية والدراسات السابقة حول هذا الموضوع، مع التركيز على التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في هذا المجال، من خلال بيان السبل التي يمكن للدول والمنظمات الدولية اتخاذها لتكييف القانون الدولي الإنساني مع التحولات الحالية، وكيفية تعزيز الشفافية والمساءلة في تطبيقه.

ان التغيرات الاجتماعية فهي أحد العوامل الهامة التي تؤثر على تطبيق القانون الدولي الإنساني، فبما أن القانون الدولي الإنساني يتعامل مع الأحداث التي تؤثر على البشرية، فإن أي تغير في المجتمعات والثقافات والممارسات يمكن أن يؤثر على كيفية فهم وتطبيق هذا القانون. "يعد التغير الاجتماعي واحداً من المفاهيم الأساسية التي حظيت باهتمام علماء الاجتماع، ومن ثم صار أكثر تداولاً في التراث السوسيولوجي بشقيه النظري والامبريقي. وثمة تأكيد على ان التغير الاجتماعي يعد ظاهرة طبيعية تخضع لها نواميس الكون وشؤون الحياة، من خلال التفاعلات والعلاقات والتبادلات الاجتماعية المستمرة التي تقضي الى تغيير دائم"([٦]). ومن بين أبرز التغيرات الاجتماعية في الوقت الحاضر التي تؤثر على تطبيق القانون الدولي الإنساني، يمكن ذكر:

١- التغيرات التكنولوجية: يعد التقدم التكنولوجي يؤثر على الحروب والنزاعات بطرق جديدة، مما يدفع الدول إلى التعامل مع تحديات جديدة في إطار القانون الدولي الإنساني، مثل استخدام الطائرات المسيرة والأسلحة الذكية والتعرف على الهدف.

٢- التغيرات الثقافية: تعد التغيرات في القيم والممارسات الثقافية يمكن أن تؤثر على فهم النزاعات والحروب وكيفية التعامل معها وتطبيق القانون الدولي الإنساني. على سبيل المثال، يمكن أن يتغير مفهوم الكرامة الإنسانية من ثقافة إلى أخرى.

٣- التغيرات السياسية: تعد التغيرات في الأنظمة السياسية والنظم الدولية يمكن أن تؤثر على قدرة الدول على التعاون والتفاعل في إطار القانون الدولي الإنساني، مثل تغير العولمة والتحولات في السلطة الناشئة.

بشكل عام، فإن التغيرات الاجتماعية تؤثر على القانون الدولي الإنساني من خلال إثرائه وتطويره في المناطق التي تحتاج إليها، ومن خلال تحديد التحديات الجديدة التي يجب التعامل معها.

ثالثاً: القانون الدولي الانساني

اما القانون الدولي الإنساني أو القانون الإنساني الدولي فهو مجموعة من القواعد العرفية والاتفاقية التي تنظم سلوك الدول والمتعلقة بحقوق الإنسان في حالات النزاعات المسلحة والحروب، يهدف إلى تقليل المعاناة الإنسانية في الحروب والنزاعات المسلحة، وضمان احترام القواعد الأساسية للإنسانية في جميع الأوقات. ويتألف القانون الدولي الإنساني من مجموعة من الاتفاقيات الدولية، ويتم تطبيق هذا القانون في حالة اندلاع النزاعات المسلحة. لذلك يعرف القانون الدولي الإنساني بأنه "اطار قانوني قائم على قواعد عرفية وتعاهدية، يحدد الحماية الواجبة للحد من الآثار غير الإنسانية الناشئة عن نزاع مسلح دولي ام نزاع مسلح ذي طبيعة غير دولية"[(٧)]. تعتبر مبادئ القانون الدولي الإنساني الأساسية مثل مبدأ

([٦]) حنان سالم، التغيرات الاجتماعية وعلاقتها بأنماط الجريمة بعد ثورة ٢٥ يناير دراسة تطبيقية على بعض الفئات الاجتماعية، (بحث) مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد ٢٨، المجلد ٧، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٨، ص٢٠.

([٧]) أحمد عبيس نعمة الفتلاوي، القانون الدولي الإنساني، منشورات زين الحقوقية، الطبعة ١، بيروت، لبنان، ٢٠١٩، ص ١١.

الضرورة العسكرية ومبدأ التناسب ومبدأ الإنسانية بهدف حماية حياة الإنسان، والحفاظ على كرامته، وعدم التعرض للتعذيب، والتمييز العنصري، والاعتقال التعسفي، وحماية المدنيين وغيرها من القواعد التي تحمي حقوق الإنسان في حالات النزاعات المسلحة. منذ بداية ظهور القانون الدولي الإنساني، كان يُعتبر قانونًا للنزاعات المسلحة وتحديد السلوك المسموح به والمحظور في الحروب، ولكن مع تطور الزمن وتحولات العالم الحديثة والتغيرات الديموغرافية والاجتماعية، بات القانون الدولي الإنساني يشمل الكثير من المواضيع والقضايا غير العسكرية مثل حماية المدنيين، ومواجهة الإرهاب، والحد من انتهاكات حقوق الإنسان، والحفاظ على السلام والأمن الدوليين. ويعد النزاع المسلح الروسي الاوكراني المندلع في ٢٣ شباط ٢٠٢٢ من ابرز الأمثلة على علاقة المتغيرات الديموغرافية في النزاعات المسلحة، حيث "ان النزاع الدولي على أوكرانيا يظهر انتهاك لسيادة أوكرانيا من قبل روسيا، وانتهاك لسيادة أوكرانيا امريكياً عن طريق التدخل في تشكيل حكومتها وتحريك مكوناتها الديمغرافية وتقديم الدعم اللوجستي لها ضد روسيا فالاستراتيجية الروسية تمنع الاقتراب الجيوبوليتيكي من طوقها بالتدخل المباشر، والاستراتيجية الامريكية توظف المتغير الديمغرافي لاختراق الطوق الجيوبوليتيكي بالتدخل غير المباشر"[٨].

من بين التحولات الحالية التي شهدها القانون الدولي الإنساني هي زيادة الانتهاكات ضد الأفراد والمجتمعات المدنية في النزاعات المسلحة، وتحول الصراعات الدولية إلى صراعات داخلية في بعض الدول، وزيادة الاعتماد على الروابط الإنسانية بين الدول والمنظمات الإنسانية في تحسين الوضع الإنساني في المناطق المتضررة، لذلك يعد تحديث القانون الدولي الإنساني ضرورة لمواكبة التغيرات الحالية في العالم. ويعتبر التحول في القانون الدولي الإنساني بمثابة تطور حضاري للبشرية ورفع مستوى الوعي الدولي والإنساني، وهو ما يحتاج إلى مواكبة وتحديث دائم لتلبية المتطلبات المستجدة في العالم الحديث والمجتمع الدولي اتخاذها لمواجهة هذه التحديات، يعد أمراً حيوياً لضمان حماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم[٩]. ويتطلب ذلك تعاونًا دولياً فاعلاً وتبادل الخبرات والمعرفة والتحديث المستمر للقوانين والسياسات والممارسات الدولية في هذا المجال. كما يتطلب ذلك تعزيز الوعي والتعليم حول الحقوق الإنسانية وقيمها الأساسية وتعزيز ممارسات الحوار والتعاون

([٨]) جاسم محمد عز الدين، حازم حمد موسى الجنابي، النزاع الدولي على أوكرانيا بين الرؤى الاستراتيجية والقوانين الدولية، (بحث) مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، عدد خاص بوقائع المؤتمر الدولي السابع للقضايا القانونية (ILIC2022) ٢٢-٢٠٢٢/١٢/٢٣، المجلد ١١، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، ٢٠٢٢، ص ٢٣٢ .

([٩]) "هذا التقارب بين القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الانسان بالنظر الى المستفيد من الحماية أدى الى وجود مبادئ أساسية للإنسانية يفرض احترامها في كل الظروف. وبالتالي تم تكريسها كحقوق في كل الوثائق الدولية المتعلقة بكلا الفرعين والاعتراف بها ايضاً على مستوى القانون الدولي العام. ومنه لم يعد القانون الدولي الإنساني كما كان في الفقه الكلاسيكي بديلاً عن قانون السلم، ولكن نظام استثنائي لحقوق الانسان يكمله إذا لم يكن متوازياً معه. وقد استخلص في هذا الإطار الأستاذ Jean Pictet من نص المادة الخامسة والسبعين (٧٥) من البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧ وجود ثلاثة مبادئ رئيسية مشتركة بين قانون حقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني وهي: - مبدأ الحرمة الذي يضمن لكل فرد غير محارب احترام حياته وسلامته الجسدية والنفسية وكل الصفات التي لا يمكن فصلها عن شخصيته. – مبدأ عدم التمييز الذي بموجبه يتم التعامل مع كل الافراد دون تمييز على أساس العرق او الجنس او المعتقدات سواء كانت سياسية ام فلسفية ام دينية. – مبدأ الامن حيث لا يجوز تحميل شخص مسؤولية عمل لم يرتكبه، كما تحظر العقوبات الجماعية والنفي (الترحيل) وأخذ الرهائن.". حورية واسع، تطبيق القانون الدولي الإنساني عبر قضايا المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة، (أطروحة دكتوراه) كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين – سطيف ٢، الجزائر، ٢٠١٩، ص ٣١ – ٣٢.

بين الدول والمؤسسات الحقوقية والمجتمع المدني لضمان تطبيق القانون الدولي الإنساني على نطاق واسع وفعال. وعلى مر السنين، شهد القانون الدولي الإنساني تحولات هامة ومتلاحقة، وذلك نتيجة لتطورات الظروف الدولية والمشاكل الإنسانية المتزايدة[١٠]. ومن أبرز التحولات التي شهدها القانون الدولي الإنساني على مدار العقود الماضية:

١- التحول من التركيز على الأمن القومي إلى الأمن الإنساني: في السابق، كان الاهتمام الرئيسي للدول فيما يخص الأمن يتمثل في حماية الحدود الوطنية وتعزيز الأمن القومي، ولكن تغيرت الظروف العالمية، وأصبحت النزاعات المسلحة الداخلية والطوائفية والإرهاب والنزوح الجماعي للسكان أكثر تأثيراً على حياة الناس، وبالتالي ازداد الاهتمام بحماية الحقوق الإنسانية والأمن الإنساني.

٢- التحول من القانون التقليدي إلى القانون الدولي الإنساني: كان القانون الدولي القديم يتمحور حول حماية حقوق الدول، بينما يتمحور القانون الدولي الإنساني حول حماية حقوق الأفراد في النزاعات المسلحة وغيرها من الظروف الإنسانية الصعبة.

٣- التحول من القانون الإنساني التقليدي إلى القانون الدولي الإنساني الجديد: شهد القانون الدولي الإنساني تطورًا كبيرًا في الفترة الأخيرة، حيث تم التركيز على حماية حقوق الإنسان في المواجهة مع التحديات الإنسانية الجديدة، مثل الإرهاب والأسلحة النووية والكيميائية والتغيرات المناخية وغيرها من التحديات.

٤- التحول من المحاسبة الوطنية إلى المحاسبة الدولية: في الماضي، كانت الدول مسؤولة عن محاسبة مواطنيها عند ارتكابهم جرائم، ومن ثم تم اعتماد المحاكمة الجنائية الدولية لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

يشهد العالم اليوم تحولات حاسمة في القانون الدولي الإنساني، وذلك نتيجة للتحديات المتزايدة التي يواجهها العالم اليوم في مجال الأمن والسلم الدولي[١١]، وكذلك بسبب التغيرات الديموغرافية والاجتماعية التي يشهدها العالم. في السنوات الأخيرة، شهد القانون الدولي الإنساني تحولات هامة في مجالات مختلفة، ومن أبرزها مجال حماية المدنيين في النزاعات المسلحة والحروب[١٢]، وتعزيز مكافحة الإرهاب ومنع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية، وكذلك تعزيز الحقوق الإنسانية

---

(١٠) "ان انتشار العناصر الفاعلة الجديدة، بما في ذلك الجماعات المسلحة من غير الدول، والأساليب المتطورة ووسائل الحرب، وضعف آليات تطبيق القانون الدولي الإنساني، مثلت تحديات إضافية امام القانون الدولي الإنساني، هذا الأخير الذي صمد حتى الآن في مواجهة تلك التحديات، لكن من المؤكد ان هناك حاجة الى ان يستمر تطبيق القانون الدولي الإنساني، فالكثير من الدول وخبراء القانون الدولي الإنساني والمسؤولين عن وضع السياسات العامة يرون ان القانون الدولي الإنساني اصبح عاجزاً عن مواجهة التحديات التي يفرضها الإرهاب باعتباره ظاهرة جديدة معقدة نشأت أخيراً". غسان الكحلوت، العمل الإنساني الواقع والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة ١، قطر، ٢٠٢٠، ص ١٤٩.

(١١) ناتوري كريم، تعزيز معاهدة حظر الانتشار النووي في ضوء تحولات القانون الدولي، (بحث) مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية، العدد ١، المجلد ١، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، الجزائر، ٢٠١٧، ص ١٦٧.

(١٢) "الحروب والنزاعات ان اهم مكسب للسلام هو تجنب تكلفة الحرب لان رفاهية الانسان تعد الهدف الأساس الذي تتطلع اليه الدول في كل زمان ومكان فالحروب الداخلية او الخارجية تكلف اقتصاد الدولة مما يؤثر على ركائز التنمية (الصحة والتعليم والدخل) وانتشار التخلف ممثلاً بالمرض والامية والفقر، وهذا ما عانى منه السكان في العراق في ثمانينيات وتسعينات القرن الماضي من تخلف بسبب الحروب والحصار الاقتصادي. وتساهم الحروب والوضع الأمني غير المستقر بهجرة العقول ورؤوس الأموال مما يعيق من عملية التنمية كما هو الحال في العراق".

وتطوير القوانين الدولية لحماية اللاجئين والمهاجرين. وتعد التغيرات الديموغرافية والاجتماعية أيضًا من أهم التحولات التي تؤثر على القانون الدولي الإنساني، حيث يؤدي التزايد السكاني والهجرة والتغيرات الديموغرافية الأخرى إلى تغير الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدول، وتعزيز الحاجة إلى تطوير القوانين الدولية لحماية الحقوق الإنسانية والحفاظ على السلم الدولي. يتطلب التكيف مع هذه التحولات العديد من الجهود من الدول والمنظمات الدولية، وذلك من خلال تطوير القوانين والتشريعات والآليات اللازمة لحماية الحقوق الإنسانية والحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وكذلك تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في مواجهة التحديات الجديدة التي يواجهها العالم اليوم.

الفرع الثاني: تحليل التغيرات الديموغر افية والاجتماعية على تطبيق القانون الدولي الانساني

موضوع تحليل التأثيرات الديموغرافية والاجتماعية على تطبيق القانون الدولي الإنساني يركز على بيان مدى تأثير التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على قوانين وأنظمة النزاعات المسلحة والصراعات والحماية الدولية لحقوق الإنسان[١٣]. ويستند هذا الموضوع على افتراض أن التغيرات الديموغرافية والاجتماعية، مثل زيادة السكان وتغيرات تركيبتهم، وانتشار اللاجئين والمهاجرين وتفشي الأمراض، يؤثر بشكل كبير على التحديات التي تواجه القانون الدولي الإنساني. بالنظر إلى تحولات العالم الحالي، يواجه القانون الدولي الإنساني تحديات جديدة ومتعددة، ومن أهمها زيادة التوترات والصراعات المسلحة في العالم وتغير الطبيعة العسكرية، وزيادة الحاجة إلى حماية حقوق الإنسان في ظل التغيرات الديموغرافية والاجتماعية. وتؤثر هذه التغيرات على تصميم وتطبيق القوانين والأنظمة الدولية الخاصة بحماية الحقوق الإنسانية، مثل القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الإنساني العرفي. في هذا السياق، يعد تحليل التأثيرات الديموغرافية والاجتماعية على تطبيق القانون الدولي الإنساني مهماً لفهم التحديات التي يواجهها القانون الدولي الإنساني وتحديد سبل التكيف معها. ومن الأهداف الرئيسية لهذا التحليل هو تحديد العوامل المؤثرة في التحولات الديموغرافية والاجتماعية وتحليل كيفية تأثيرها على تصميم وتطبيق القانون الدولي الإنساني. وبالإضافة الى إيضاح كيفية التعامل مع هذه التحولات في المستقبل. بالنسبة لتأثير التكنولوجيا ووسائل الاتصال على تصميم وتطبيق القانون الدولي الإنساني، فإنه يمكن القول إن هذه التحولات قد أحدثت تغييرات جذرية في طريقة تعامل المجتمع الدولي مع الأزمات الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان[١٤].

أولاً: تحولات التكنولوجيا الحديثة

زينب عباس موسى، جواد كاظم الحسناوي، السياسات السكانية والتنمية في بعض دول الوطن العربي الأردن والامارات أنموذجا تطبيقاً، (بحث) مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، العدد ٤، المجلد ١١، جامعة بابل، ٢٠٢١، ص ٦٦٦.

(١٣) "القانون الدولي الإنساني: هو مجموعة القواعد القانونية الدولية او الداخلية او الإقليمية التي تهدف الى حماية كل أنواع حقوق الانسان خلال النزاعات المسلحة سواء كانت ذات طابع دولي او غير دولي". سعيد العابد، الحصار وأثره على حقوق الإنسان دراسة مقارنة بين الفكر الإسلامي والقانون الدولي الإنساني – غزة أنموذجاً -، (رسالة ماجستير) كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، الجزائر، ٢٠١٠، ص ٤٢.

(١٤) صلاح جبير البصيصي، دور محكمة العدل الدولية في تطوير مبادئ القانون الدولي الإنساني، الطبعة الأولى، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٧، ص ٣.

لقد سمحت التكنولوجيا الحديثة للمنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية بالوصول إلى المناطق النائية والصعبة الوصول، مما يجعلها أكثر فعالية في تقديم المساعدة الإنسانية. كما أن الاستخدام المتزايد للطائرات بدون طيار وتقنيات الاستشعار عن بعد يمكن أن يساعد في رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجمع الأدلة القانونية. ومع ذلك، فإن هذه التحولات أيضًا قد تسببت في بعض التحديات والمخاطر. فمثلاً، قد يتم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت لنشر الكراهية والتحريض على العنف، مما يزيد من احتمال حدوث صراعات وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. كما أنه يمكن استخدام التكنولوجيا لارتكاب جرائم الحرب، مما يعيق تطبيق القانون الدولي الإنساني. لذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يتبنى استراتيجية لإجراءات لتعزيز حماية الأفراد وتحقيق المزيد من العدالة في ظل هذه التحولات التكنولوجية والتغيرات الديموغرافية والاجتماعية. ينبغي أن تشمل هذه الإجراءات تحديث القوانين الدولية لتكون قادرة على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية وتضمن تطبيقها بشكل فعال عبر الحدود الدولية[١٥]. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتم توعية المجتمع الدولي والجمهور بشأن القانون الدولي الإنساني وأهميته في حماية حقوق الإنسان والحد من الظلم والقمع، يجب أن يتم التركيز على التعليم والتثقيف بشأن القانون الدولي الإنساني وضرورته في حماية الفرد والمجتمع من الأضرار وجرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وهو ما نصت عليه المادة (٤/٧) من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٣٧/٦٦) في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ "ينبغي ان تكفل الدول، وحسب الاقتضاء السلطات الحكومية المختصة، لمسؤولي الدولة وموظفي الخدمة المدنية والقضاة والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون والافراد العسكريين التدريب الملائم في ميدان حقوق الانسان، وعند الاقتضاء في ميدان القانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي الدولي، وان تعزز التدريب المناسب في ميدان حقوق الانسان للمدرسين والمدربين وغيرهم من المربين والعاملين في القطاع الخاص الذين يتصرفون باسم الدولة"[١٦]. وبالتالي، فإن تحليل التأثيرات الديموغرافية والاجتماعية على التطور القانوني الدولي الإنساني يعد موضوعًا هامًا وحيويًا. فهو يسلط الضوء على الحاجة الملحة لتطوير وتحديث القوانين الدولية لتتماشى مع التغيرات السريعة في المجتمعات وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، ويؤكد على أهمية التوعية والتثقيف بشأن القانون الدولي الإنساني وتطبيقه بشكل فعال لحماية حقوق الإنسان.

ومن بين هذه التفاصيل:

١- تحولات التكنولوجيا ووسائل الاتصال: تشهد التكنولوجيا ووسائل الاتصال تطورات هائلة في العصر الحديث، وأصبحت تلك التقنيات والوسائل جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية. وعلى الرغم من أن هذا التطور له العديد من الفوائد، إلا أنه أيضًا يطرح تحديات جديدة تؤثر على التطور القانوني الدولي الإنساني. فقد أدى تطور التكنولوجيا ووسائل الاتصال إلى تغير طبيعة النزاعات العسكرية، حيث أصبحت الحروب الحديثة تستخدم تقنيات وأساليب جديدة تتطلب تحديث التطور القانوني الدولي الإنساني لمواكبتها.

---

[15] (Dan Saxon, International Humanitarian Law and the Changing Technology of War, MARTINUS NIJHOFF PUBLISHERS, LEIDEN, BOSTON, The Netherlands, 2013, P 185.

(١٦) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٠٣٧/٦٦) في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٢- مدى تأثير التكنولوجيا الحديثة على تطبيق القانون: إن التقنيات والوسائل الحديثة تؤثر على حقوق الإنسان والحماية القانونية للمدنيين، وهو ما يتطلب التحديث والتكيف الدائم للتطور القانوني الدولي الإنساني. فعلى سبيل المثال، يمكن للتقنيات الجديدة أن تسمح للحكومات بمراقبة وتعقب المواطنين بشكل أكبر، وهو أمر يمكن أن ينتهك حقوق الخصوصية وحرية التعبير والتجمع.

٣- التحديات الناجمة عن التطور التكنولوجي: حيث أصبحت الأسلحة والتقنيات العسكرية الجديدة قادرة على إلحاق الضرر بأعداد كبيرة من المدنيين والمساهمة في زيادة مدة النزاعات، مما يضعف الحماية المتاحة للمدنيين في إطار القانون الدولي الإنساني.

بالتالي، فإن التحولات التي يشهدها العالم اليوم في مجال التكنولوجيا ووسائل الاتصال لها تأثيرات كبيرة على التطور القانوني الدولي الإنساني، وتحتاج إلى تحديث وتكيف مستمر لضمان حماية الحقوق الإنسانية والمدنية في جميع أنحاء العالم، ويتطلب ذلك إجراء دراسات وبحوث علمية لتحليل تلك التأثيرات وتقديم الحلول والمقترحات اللازمة لتطوير التطور القانوني الدولي الإنساني[١٧].

ثانياً: التحديات القانونية

تعد التحديات القانونية التي يواجهها القانون الدولي الإنساني نتيجة للتغيرات الديموغرافية والاجتماعية عديدة، حيث يعاني تطبيق القانون الدولي الإنساني من التحديات الكثيرة نتيجة للتغيرات الديموغرافية والاجتماعية السريعة في العالم الحديث. فمثلاً، تزايد عدد اللاجئين والمهاجرين يضع ضغوطًا كبيرة على قوانين اللاجئين وحقوق الإنسان في الدول التي يلجؤون إليها. ومن الجدير بالذكر أنه تزايدت أعداد اللاجئين في السنوات الأخيرة نتيجة للصراعات والأزمات الإنسانية في مناطق مختلفة من العالم. كما تؤثر التقنية على القانون الدولي الإنساني، فالتكنولوجيا المتطورة مثل استخدام الطائرات بدون طيار والذكاء الاصطناعي والأسلحة النووية والكيماوية تشكل تحديات للحفاظ على سلامة المدنيين وضمان حمايتهم من الأضرار الناتجة عن استخدام تلك التقنيات. وتتطلب هذه التحديات استجابة سريعة ومنهجية لإدارة التحولات التكنولوجية وتكييف القانون الدولي الإنساني مع التقنيات الجديدة. وتتضمن التحديات الديموغرافية والاجتماعية أيضاً تغيرات في نمط الصراعات والحروب، حيث تنتشر الصراعات الداخلية وتزيد التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول. وتتسبب هذه الصراعات في تدمير بنية الدولة والمؤسسات الحكومية وتشجع الفوضى وانتهاكات حقوق الإنسان.

([١٧]) كريم إبراهيم، دينا خليل، مروة بركات، سلوى سلمان، دليل المدن العربية للإدماج الحضري (تعزيز الإدماج الحضري من خلال المشاركة العامة، والوصول الى المعلومات، والرياضة، والتربية على المواطنة وحقوق الانسان، سلسلة المدن الشاملة للجميع المستدامة، مؤسسة "تكوين" لتنمية المجتمعات المتكاملة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية – مكتب القاهرة، مصر، ٢٠٢٠، ص ٤٠.

ويتطلب هذا المنحى الجديد في الصراعات إيجاد حلول سلمية وتحفيز الدول لتحسين الحكم وتعزيز الديمقراطية والتسامح والتضامن[١٨].

وتتطلب تحديات القانون الدولي الإنساني الحديث عن العديد من الموضوعات المرتبطة بالتغيرات الديموغرافية والاجتماعية، ومن بينها تحولات النزاعات المسلحة وتغير طبيعة الحروب[١٩]، والتحولات في الهجرة وحقوق المهاجرين واللاجئين، وتغير دور النساء في المجتمع وحقوقهن، وتحديات التقنية وتطور الأسلحة الجديدة واستخدامها في النزاعات المسلحة، وتغير الطرق التي يتم فيها ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، والتحديات التي تواجه حماية المدنيين وتوفير المساعدات الإنسانية في النزاعات المسلحة[٢٠].

بالإضافة إلى ذلك، تتضمن التحديات القانونية التي يواجهها القانون الدولي الإنساني تحديات في التطبيق والتنفيذ، حيث أن الدول قد تتعذر عليها تطبيق بعض القوانين والمعاهدات بسبب عدم وجود الإرادة السياسية اللازمة أو عدم القدرة على تحقيق الالتزامات القانونية. كما يواجه القانون الدولي الإنساني تحديات في التوافق مع القوانين الوطنية والثقافات المحلية والدينية، ويمكن أن تؤثر التحولات الديموغرافية والاجتماعية في هذه التحديات بشكل كبير[٢١]. لذلك، ينبغي على الدول والمنظمات الدولية العمل على تكييف القانون الدولي الإنساني مع التحولات الديموغرافية والاجتماعية، وتعزيز التعاون الدولي والتبادل الإيجابي للمعلومات والخبرات، وتعزيز الشفافية والمساءلة في تطبيق القوانين والمعاهدات الدولية، وتعزيز حماية حقوق الإنسان والحفاظ على كرامة الإنسان في جميع الظروف[٢٢]. على الرغم من وجود تحديات قانونية كبيرة، إلا أنه يمكن للدول والمنظمات الدولية العمل سويًا للتكيف مع التغيرات الديموغرافية والاجتماعية ومواجهة التحديات القانونية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، ويتطلب ذلك التعاون والتنسيق بين الدول والمنظمات الدولية، بالإضافة إلى إرادة قوية لتحسين حماية حقوق الإنسان والحفاظ على كرامة الإنسان في جميع الظروف. يجب أن تتضمن الجهود المبذولة أيضًا التركيز على تعزيز التعليم والتوعية بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وضمان تنفيذ الأنظمة والإجراءات اللازمة لحماية حقوق الإنسان وتطبيق القانون الدولي الإنساني بشكل فعال.

ثالثاً: التحديات الاجتماعية

تشهد المجتمعات المعاصرة العديد من التحديات الاجتماعية التي تنشأ من تداخل العوامل الثقافية والدينية والديموغرافية والسياسية، تؤثر هذه التحديات بشكل كبير على الاستقرار الاجتماعي وتطبيق القانون الدولي الإنساني، مما

([١٨]) عدنان السيد حسين، النظام العربي ومطلع الالفية الثالثة، النظام العربي والعولمة (مجموعة مؤلفون)، مؤسسة عبد الحميد شومان، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٠٤، ص ١١٨.

([١٩]) عادل عبد الصادق، أسلحة الفضاء الالكتروني في ضوء القانون الدولي الإنساني، الطبعة الثانية، المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٦، ص ٦٤.

([٢٠]) عبد القادر الهواري، حروب القرن القادمة، الطبعة الأولى، ببلومانيا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠١٩، ص ٦٣.

([٢١]) غسان الكحلوت، العمل الانساني لواقع والتحديات، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ٢٠٢٠، ص ١٤٠.

([٢٢]) عبد علي محمد سوادي، المسؤولية الدولية عن انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني، الطبعة الأولى، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٧، ص ١٢٩.

يستدعي ضرورة تحديث وتكييف هذا القانون ليواكب التحولات المستمرة. من أبرز هذه التحديات، التعددية الثقافية والدينية، الهجرة واللاجئين، واستخدام الأسلحة النووية أو الكيميائية في النزاعات المسلحة. تتطلب هذه القضايا مقاربات جديدة وسياسات متكاملة تهدف إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيز التعايش السلمي بين مختلف الثقافات والمجتمعات. ومن أهم هذه التحديات:

١- تأثير التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على الحروب والنزاعات: يشهد العالم في العصر الحديث العديد من الحروب والنزاعات المسلحة، وتترتب على ذلك آثار اجتماعية وديموغرافية هائلة على المدنيين والمجتمعات المحلية. ومع تغير التكوين الديمغرافي والاجتماعي لهذه المجتمعات، يجب أن يتغير القانون الدولي الإنساني ليتناسب مع هذه التحولات ويحمي حقوق المدنيين.

٢- تحديات الهجرة واللاجئين: يشهد العالم في العصر الحديث تحديات كبيرة فيما يتعلق بالهجرة واللاجئين، وهذه التحديات تترتب على آثار اجتماعية وديموغرافية كبيرة على المجتمعات المحلية والدول المستضيفة. يتطلب هذا التحدي تحديث القانون الدولي الإنساني وتكييفه مع تحولات التكوين الاجتماعي والديمغرافي للدول والمنظمات الدولية.

٣- الصراعات الدينية والثقافية: تعتبر الصراعات الدينية والثقافية واحدة من أكبر التحديات التي تواجه العالم في الوقت الحاضر، وتؤدي إلى تغيرات ديموغرافية واجتماعية كبيرة. ويجب على القانون الدولي الإنساني تحديث نفسه وتكييفه مع هذه التحولات ليحمي حقوق الأفراد ويعزز التعايش السلمي بين المجتمعات المختلفة.

٤- التحديات الناجمة عن التعددية الثقافية والدينية: حيث يعتبر الاختلاف الثقافي والديني من أهم المسببات للنزاعات المسلحة في العالم، وبالتالي يؤثر بشكل كبير على تطبيق القانون الدولي الإنساني في هذه المناطق، ويصعب في بعض الأحيان التعامل مع ممارسات الحروب التي تتعارض مع القيم الإنسانية العالمية.

٥- التحديات الناجمة عن الهجرة واللاجئين: حيث تشكل الهجرة واللاجئين تحديًا كبيرًا للحفاظ على حقوق الإنسان، وقد يؤدي ارتفاع أعداد اللاجئين إلى زيادة الضغط على الحكومات والمجتمعات المضيفة وتأثير ذلك على قدرتهم على تلبية احتياجات هذه الجماعات.

٦- التحديات الناجمة عن الحروب العصيبة والتي تشمل استخدام الأسلحة النووية أو الكيميائية: حيث يعد استخدام هذه الأسلحة مخالفًا للقانون الدولي الإنساني ويؤدي إلى إلحاق أضرار كبيرة بالمدنيين والمساهمة في ارتفاع أعداد اللاجئين.

في ضوء التحديات الاجتماعية المتزايدة والمتنوعة التي تواجه العالم اليوم، أصبح من الضروري إعادة النظر في القوانين والسياسات الدولية لضمان حماية حقوق الإنسان وتعزيز السلام والاستقرار. التعددية الثقافية والدينية، الهجرة واللاجئين، والحروب العنيفة التي تشمل استخدام الأسلحة النووية أو الكيميائية، كلها تتطلب نهجًا شاملاً ومتكاملاً يتماشى مع التغيرات الديموغرافية والاجتماعية. من خلال تحديث القانون الدولي الإنساني وتكييفه مع هذه التحولات، يمكننا بناء مجتمعات أكثر عدلاً وإنسانية، قادرة على مواجهة التحديات المعاصرة بفعالية ومرونة.

المطلب الثاني: أثر التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على حالة العراق

يواجه القانون الدولي الإنساني اليوم العديد من التحديات والتغيرات التي تؤثر على تطوره وتطبيقه في دول العالم. ومن بين هذه التحديات، التحديات الديموغرافية والاجتماعية التي تؤثر على حماية حقوق الإنسان والحفاظ على كرامته في جميع الظروف والأزمات. سيتم تحليل حالة العراق كحالة دراسية لفهم تأثير هذه التحديات وتحديد أفضل السبل للتعامل معها، حيث تشهد البلاد تغيرات ديموغرافية واجتماعية كبيرة نتيجة للصراعات المسلحة التي شهدتها في السنوات الأخيرة وتداعياتها واسعة النطاق. وقد يساهم تحليل هذه الحالة في تحديد التحديات القانونية التي تواجه القانون الدولي الإنساني في ضوء التغيرات الديموغرافية والاجتماعية، ويمكن من خلال ذلك الوصول إلى سبل تكيف الدول مع هذه التحديات.

الفرع الأول: أثر الاحتلال الأمريكي على التغيرات الديموغر افية والاجتماعية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

يشهد العراق العديد من المتغيرات الديموغرافية والاجتماعية التي تؤثر على القانون الدولي الإنساني، منها تزايد السكان والتغيرات الديموغرافية الأخرى والتي تؤثر على الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في البلاد. كما تشهد البلاد أيضًا تحديات أمنية وسياسية عدة، مثل الصراعات المسلحة والهجمات الإرهابية والتحديات الحكومية الداخلية، والتي تؤثر على الوضع الإنساني وتتطلب تدخلات قانونية وحماية إنسانية. بالإضافة إلى ذلك، يتأثر العراق بالعديد من المشكلات الاجتماعية والصحية، مثل الفقر والبطالة والأمراض، والتي تتطلب حلولًا وتدابيراً وقائية لحماية حقوق الإنسان[٢٣]. تهدف الدراسة الى بحث تحديات القانون الدولي الإنساني التي يواجهها العراق بعد الغزو الأمريكي في عام ٢٠٠٣، من خلال التركيز على تحليل تأثير التحولات السياسية والأمنية وتداعياتها على احترام القانون الدولي الإنساني وتطبيقه. كما سيتم تحليل العوامل الاجتماعية والديموغرافية التي أدت إلى تغيير في الواقع الإنساني في العراق بعد الغزو، مثل النزاعات المسلحة والتغييرات الديموغرافية والهجرة والنزوح، وكيفية تأثير هذه العوامل على تنفيذ القانون الدولي الإنساني في العراق.

أولاً: التأثيرات الديموغر افية

بعد الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، شهدت البلاد مجموعة من التحولات الديموغرافية والاجتماعية والسياسية التي أثرت على القانون الدولي الإنساني في العراق، فبعد الغزو، تعرض العراق لأزمات مختلفة، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان واستخدام القوة المفرطة من قبل القوات الأمريكية والعراقية والجماعات المسلحة. ومن بين التحديات التي يواجهها القانون الدولي الإنساني في العراق بعد عام ٢٠٠٣ هي قضايا العدالة الانتقالية[٢٤] وتقديم الجناة إلى العدالة، حيث شهد العراق انتشار الجرائم والانتهاكات بين الطرفين المتحاربين وأيضاً بين القوات العراقية والتحالف الدولي. وتعتبر قضية المحاكمة العادلة وحقوق المتهمين في تلك الجرائم من بين التحديات الهامة في هذا السياق، بالإضافة إلى ذلك، التحديات في مجال اللاجئين والنازحين وحمايتهم وتوفير الإغاثة لهم، فقد تم تهجير الملايين من العراقيين نتيجة الصراعات

([٢٣]) نبراس المعموري، محنة الدستور واشكاليات التعديل، لطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٥، ص ٧٩.

([٢٤]) تعرف العدالة الانتقالية على انها "سلسلة مترابطة من الإجراءات، تهدف الى الانتقال بواقع المجتمعات التي مرت بمدد تعرضت فيها للعديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان، الى مجتمع ديمقراطي يحترم حقوق الانسان باتخاذ إجراءات قضائية وأخرى غير قضائية، تتمثل في كشف حقيقة الانتهاكات وتعويض الضحايا وجبر الضرر وإصلاح مؤسسات الدولة والمصالحة الوطنية فضلاً على حفظ ذاكرة الانتهاكات للحيلولة دون تكرارها في المستقبل". عامر حادي عبد الله الجبوري، العدالة الانتقالية ودور أجهزة الأمم المتحدة في إرساء مناهجها، الطبعة الأولى، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٨، ص ٢٨.

والحروب، وهو ما يتطلب مواكبة التطورات القانونية الدولية في هذا الصدد. لذلك لابد من تحليل تلك التحولات والتحديات الاهتمام بعدد من الجوانب المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، مثل حماية المدنيين ومكافحة الإرهاب وحماية اللاجئين والمهاجرين والعمل على تطوير قواعد القانون الدولي الإنساني. لذلك نؤشر الانتهاكات الآتية:

١- تدهور الأوضاع الأمنية وانعدام الاستقرار: بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، تدهورت الأوضاع الأمنية بشكل كبير، مما أدى إلى انعدام الاستقرار في البلاد. هذا الانعدام في الاستقرار أثر بشكل مباشر على حياة المدنيين وعرقل جهود إعادة البناء والتنمية. يتطلب القانون الدولي الإنساني العمل على توفير الحماية للمدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية، إلا أن الأوضاع الأمنية المتدهورة جعلت من الصعب تحقيق ذلك، مما أدى إلى تفاقم معاناة الشعب العراقي وزيادة أعداد الضحايا.

٢- السلاح المنفلت وغياب تطبيق القانون: شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ انتشار السلاح المنفلت، والجماعات المسلحة والإرهابية التي استغلت الفراغ الأمني لتحقيق مكاسب سياسية وعسكرية، أدى هذا الانتشار إلى غياب النظام والقانون، مما زاد من صعوبة تطبيق القانون الدولي الإنساني. هذه الجماعات ارتكبت العديد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك القتل العشوائي، والخطف، والتعذيب. حيث كان يجب على المجتمع الدولي دعم جهود الحكومة العراقية في استعادة الأمن والنظام، وتعزيز سيادة القانون لمحاسبة تلك الجماعات وضمان حماية حقوق المدنيين.

ثانياً: التأثيرات الاجتماعية

لقد تعرضت جمهورية العراق للعديد من انتهاكات حقوق الإنسان خلال الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ والفترة التي تلته[٢٥]، وقد شملت هذه الانتهاكات انتهاكات للحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي، وتعرض العراقيين للتعذيب والاحتجاز التعسفي، والعنف الجنسي والتمييز العرقي والديني، وانتهاكات لحقوق النساء والأطفال والمسنين، وتهجير جماعي للمدنيين وتدمير البنية التحتية والممتلكات الخاصة والبيئة[٢٦]. لقد وثقت منظمات حقوق الإنسان العديد من هذه الانتهاكات، وتضمنت التقارير الصادرة عن منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش ومنظمة اليونيسف توثيقاً للعديد من تلك الانتهاكات، التي تعد تحدياً كبيراً لتطبيق القانون الدولي الإنساني. تعد العمليات العسكرية والاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ أحد الأحداث الرئيسية التي أثرت على تحديات القانون الدولي الإنساني في جمهورية العراق، حيث شهد العراق تعدد المخالفات والانتهاكات لحقوق الإنسان والقوانين الدولية التي تحميها، ومن بين الانتهاكات التي ارتكبتها القوات الأمريكية في العراق يمكن ذكر ما يأتي:

---

(٢٥) صباح علوان العجيلي، صلاح حسن الربيعي، استراتيجية حروب التحرير الوطنية، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الأردن، ٢٠١٥، ص ٧٣.

(٢٦) هشام بشير، علاء الضاوي سبيطة، احتلال العراق وانتهاكات البيئة والممتلكات الثقافية، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، ٢٠١٣، ص ١٣ – ١٤.

١- استخدام التعذيب والإذلال والتحقير ضد المعتقلين، سواء في السجون العراقية أو المعسكرات الأمريكية، وسجون سرية تديرها الولايات المتحدة[٢٧].

٢- عدم توفير الحماية اللازمة للمدنيين، وعدم احترام حقوقهم الأساسية، بما في ذلك حقوق اللاجئين والنازحين وحقوق الأطفال والنساء.

٣- الاعتداء على المساجد والمدارس والمستشفيات، مما أدى إلى تدميرها وقتل المدنيين الذين كانوا يتواجدون فيها.

٤- عدم احترام حقوق الانسان فيما يتعلق بالمعتقلين.

وتعد هذه الممارسات الوحشية التي ارتكبتها القوات الأمريكية، انتهاكات للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. بالمقابل شهد الموقف الدولي تنديداً شديداً للانتهاكات التي ارتكبت في العراق خلال الغزو الأمريكي، وقد قادت بعض الدول حملات دبلوماسية وسياسية مضادة[٢٨]، كم ان قرر احتلال جمهورية العراق لم يحصل على دعم المنظمات الدولية[٢٩]. ليتم انتهاك القانون الدولي والقانون الدولي الانساني وارتكاب ابشع الممارسات اللاأخلاقية والاعمال المحظورة دولياً في كن ابرزها "الاغتصاب والعنف الجنسي، الاختفاء القسري، الحرمان التعسفي من الحرية، الإدانة او اصدار الاحكام بدون محاكمة

([٢٧]) عبد المعين الشواف، السلطة والتسلط نماذج لأسوأ الحكام المتسلطين عبر التاريخ، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، دمشق، سوريا، ٢٠١٦، ص ١٢٦.

([٢٨]) "منذ ن بدأت الولايات المتحدة الامريكية ومعها بعض حلفائها باجتياح العراق كان الرد الصيني فورياً اذ أصدرت وزارة الخارجية الصينية في اليوم الأول للاجتياح بيانات حددت فيها الصين موقفها الرسمي من الاجتياح الأمريكي للعراق فقد أعلنت تأييده لمبد (شعب العراق يحكم العراق) من خلال اختارم سيادة واستقلال ووحدة أراضي العراق. ويصدق ذلك من خلال البيانات الآتية الصادرة من الحكومة الصينية: ١. نص البيان الأول على "ان الحكومة الصينية تعبر عن قلقها الشديد ازاء قيام الولايات المتحدة الامريكية وبعض الدول الأخرى بعملية عسكرية ضد العراق وان الحكومة الصينية تقف دئماً الى جانب الحل السيسي للقضية العراقية من خلال الأمم المتحدة مشجعة الحكومة الامريكية على ضرورة التطبيق لقرارات مجلس الامن ذات الصلة وتدعو لاحترام سيدة العراق وكرامة راضيه من قبل المجتمع الدولي وان قرار مجلس الامن رقم (١٤٤١) الذي تم تبنيه بالإجماع في تشرين الثاني/٢٠٠٢ هو أساس مهم للتسوية السلمية للمسألة". عمر هاشم ذنون الحيالي، السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق منذ ٢٠٠٣ وآفاقه المستقبلية، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٥، ص ١٧٣.

"ولقد كان الموقف الروسي هو ابرز المواقف الدولية المعارضة للحرب خلال عام ٢٠٠٢م، فمع تصاعد الضغوط الامريكية، ومطالبة الولايات المتحدة بإصدار قرار جديد من مجلس الامن برز لموقف الروسي في مقدمة الدول الرافضة للحرب ودأبت موسكو في كل مناسبة دولية على المطالبة برفع العقوبات المفروضة على العراق منذ عام ١٩٩١م بحجة ان بقاء هذه الأسلحة اصبح بلا مبرر واذا كانت الولايات المتحدة الامريكية ترى استحالة هذه العودة دون نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، فان روسيا ترى ان التأكد من خلو العراق من الأسلحة ممكن تحقيقه بالعودة لقرارات مجلس الامن ذات الاختصاص، ولقد رفضت روسيا توجيه ضربة عسكرية أمريكية للعراق، خاصة وان لديها قناعة تامة بتقديم التسوية السلمية، وذلك لعدم وجود مبرر لهذه الحرب". أسعد فلاح إبراهيم اللصاصمة، الدبلوماسية العربية تجاه الأزمة العراقية ٢٠٠١-٢٠٠٧، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠، ص ١٤٥.

([٢٩]) "الا ان قرار احتلال العراق لم يلق قبولاً من الدول الدائمة العضوية في مجلس الامن – سوى بريطانيا – ولا الدول الأخرى غير الدائمة العضوية، ولم يحظ بموافقة المنظمات الدولية والإنسانية سيما الأمم المتحدة، لذا فهو قرار لا يستند الى الشرعية الدولية ومنتهك لكل المواثيق والأعراف الدولية وتحديداً ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وهو قرار انفرادي شخصي مبني على ذرائع ومسوغات مظللة لا أسس لها من الحقيقة يرمي لى خدمة مصالح امبريالية صهيونية مشتركة". سعد شاكر شبلي، الاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط خلال ادارة الرئيس باراك أوباما، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٣، ص ١٢٩.

عادلة، العقوبات الجماعية، التمثيل بالجثث"، وما يثبت هذه الانتهاكات هو مثول عدد من الجنود الأمريكيين امام محاكم عسكرية صدرت بحقهم احكام بالطرد من الجيش والسجن بعد ادانتهم بجرائم ارتكبوها اثناء غزو العراق[٣٠].

ثالثاً: انتهاكات حقوق الانسان

ولا توجد بالضبط إحصائيات حول جميع الانتهاكات التي وقعت في العراق خلال فترة ما بعد الغزو الأمريكي ٢٠٠٣، ومع ذلك، تشير بعض المصادر إلى انتهاكات مثيرة للقلق بشأن الوضع مثل استمرار سقوط القتلى والجرحى بسبب العنف السياسي، وتغلغل الجماعات الإرهابية وشنها هجمات إرهابية، ارتفاع اعداد النساء والأطفال وكبار السن من بين الضحايا، وارتفاع عدد من يحتاجون الى المساعدات الإنسانية والحماية، وزيادة الأسر المهجرة والنازحة، بالإضافة الى الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية شديدة الأثر. ومن ابرز الانتهاكات ما يأتي:

١- استخدام القوة المفرطة وغير المتناسبة في العمليات العسكرية، مما أسفر عن قتل وإصابة عدد كبير من المدنيين العزل.

٢- استخدام الأسلحة المحرمة دولياً بما في ذلك اليورانيوم المنضب والقنابل العنقودية، مما أدى إلى تلوث البيئة وتأثيره على الصحة العامة.

كما وثقت العديد من التقارير الدولية التي توثق حالات الانتهاكات التي وقعت في العراق خلال الفترة ما بعد الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣. أعدتها منظمات حقوق الإنسان ومؤسسات حكومية وغير حكومية، بما في ذلك:

١- تقرير حقوق الانسان في العراق للعام ٢٠١١.

٢- تقرير منظمة العفو الدولية للعام ٢٠٢٢-٢٠٢٣ "حالة حقوق الانسان في العالم".

٣- التقرير العالمي ٢٠٢٢ "مراجعتنا السنوية لحقوق الانسان حول العالم".

تحتوي هذه التقارير على العديد من الإحصائيات التي تبين عدد الحالات الموثقة للاعتقال التعسفي، والتعذيب[٣١]، والإعدامات الجماعية، والتهجير القسري، والانتهاكات الجنسية والعنصرية والدينية، وغيرها من أشكال الانتهاكات.

الفرع الثاني: تداعيات عدم تطبيق القانون الدولي الإنساني في العراق

تتعرض حقوق الإنسان في العراق لتحديات عديدة نتيجة للتغيرات الديموغرافية والاجتماعية التي شهدها البلد منذ عقود، ويتزايد الاهتمام بدراسة هذه التغيرات وتأثيرها على الحقوق الإنسانية في العراق وما إذا كانت قد ساهمت في تطويرها أو تدهورها. ومن أبرز التغيرات الديموغرافية الأساسية التي شهدها العراق خلال العقود الماضية هو زيادة عدد السكان، إذ تضاعفت أعداد السكان في العراق بشكل كبير خلال الفترة منذ عام ١٩٥٠ وحتى الآن، وصولاً إلى أكثر من ٤٠

---

(٣٠) عماد هادي الربيعي، العراق والتحالف الغربي ١٩٩١-٢٠٠٣، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٤، ص ١٤٤ – ١٥٣.

(٣١) مجيد هداب هلهول، انتهاكات حقوق الانسان في ظل الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق (٢٠٠٣-٢٠٠٤) (دراسة تاريخية)، مجلة آداب الفراهيدي، المجلد ٨، العدد ٢٦، كلية الآداب، جامعة تكريت، ٢٠١٦، ص ٢١٤.

مليون نسمة. هذا النمو السكاني الكبير قد أثر بشكل مباشر على حقوق الإنسان، من خلال زيادة الضغط على الموارد الاجتماعية والاقتصادية، وأدى إلى ظهور عدد من التحديات في مجال حقوق الإنسان، مثل ارتفاع معدلات الفقر وعدم توفر فرص العمل وارتفاع نسبة البطالة والتهجير القسري، بالإضافة إلى ذلك، يوجد تغيرات اجتماعية هامة في العراق، مثل زيادة نسبة الأطفال والشباب في السكان، حيث يشكل الأطفال والشباب أكثر من ٦٠% من إجمالي السكان، ويربط هذا التحول بشكل كبير بحقوق الإنسان، حيث يتعلق الأمر بحقوق الطفولة والتعليم والصحة وحقوق الشباب وغيرها من الحقوق المتعلقة بالأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً[٣٢]. علاوة على ذلك، شهد العراق خلال العقود الماضية تحولات ديموغرافية واجتماعية هائلة، حيث شهد البلد تغيرات في تركيبة سكانية بسبب الهجرة والحروب والصراعات الداخلية، والتي أثرت بشكل كبير على حقوق الإنسان في العراق. فمثلاً، شهدت مدن العراق تغيراً في الأنماط الديموغرافية والاجتماعية، إذ تم تشريد الكثير من الأشخاص من بيوتهم ومدنهم، مما أدى إلى فقدان العديد منهم لوظائفهم ومنازلهم وحتى لأفراد عائلاتهم. كما أثرت الحروب والصراعات الداخلية على الحريات الأساسية في العراق، حيث شهدت البلاد انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان، مثل حق الحياة والحرية والمساواة، وكذلك حق الحرية الدينية والتعبير، وحقوق المرأة والأطفال واللاجئين. وقد تعرض العراقيون لأنواع مختلفة من العنف والتمييز والانتهاكات، وهو ما أثر بشكل كبير على حياتهم وحرياتهم.

أولاً: دور المؤسسات الوطنية في تطبيق القانون الدولي الإنساني في العراق

على الرغم من التحولات الديموغرافية والاجتماعية التي شهدها العراق، فإن العديد من المنظمات المحلية والدولية والحكومات الأجنبية تعمل على تعزيز حقوق الإنسان، وتسعى إلى إيجاد حلول لتلك المشكلات والتحديات، ومن بين هذه الجهود التي تستهدف حقوق الإنسان في العراق، يمكن ذكر تقديم المساعدات الإنسانية والتنموية، وتعزيز الوعي بحقوق الإنسان وتعزيز مكافحة التمييز، ومن أجل تحسين الحالة الحالية لحقوق الإنسان في العراق، يجب أيضاً التركيز على بناء المؤسسات الحكومية وتعزيز الديمقراطية. ويتطلب ذلك العمل على تقليل التدخل الخارجي في شؤون العراق وتعزيز الاستقلال السياسي والاقتصادي للبلاد. كما ينبغي تعزيز جهود العدالة الانتقالية وتعويض الضحايا، وتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في المؤسسات الحكومية والمجتمعية. وعليه، يمكن أن يكون تحقيق العدالة والمصالحة الوطنية والتعاون الدولي هو المفتاح لتحسين الحالة الحالية لحقوق الإنسان في العراق. ويجب أن يعمل الجميع معاً على مواجهة التحديات وتقديم الحلول الفعالة لتحقيق تلك الأهداف، بالإضافة إلى العوامل الديموغرافية والاجتماعية، فإن الدعم الدولي والإقليمي للإصلاحات السياسية والقانونية في العراق يعتبر عاملاً مهماً في تطور الحقوق الإنسانية في البلد.

في عام ٢٠٠٥، تم التصويت على إقرار دستور جمهورية العراق الجديد الذي يتضمن حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمواطنين، وقامت الحكومات العراقية المتعاقبة بإصدار العديد من القوانين واللوائح التي تعزز حقوق

([٣٢]) شاكر محمود عيال الاميري، النمو السكاني في العراق (التأثيرات والتحديات)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، العدد ١، المجلد ٢، جامعة الانبار، ٢٠٢١، ص ١٤٥-١٤٦.

الإنسان وتحميها. علاوة على ذلك، قامت المنظمات الدولية والإقليمية بتقديم الدعم المالي والفني للحكومات العراقية والمؤسسات المدنية بهدف تعزيز حقوق الإنسان وتحسين الحالة الإنسانية. ويلاحظ ان التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية لا تزال قائمة، وهذا يؤثر سلباً على تطور حقوق الإنسان في البلد، ولذلك لابد من استمرار جهود الحكومة العراقية والمجتمع الدولي لتحقيق الأمن والاستقرار، بالإضافة الى ضرورة نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعزيز الوعي بها وادراكها من قبل المجتمع.

يمكن تقسيم الأدبيات العلمية المتعلقة بدراسة تأثير التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على تطور الحقوق الإنسانية في العراق إلى عدة مجالات رئيسية:

١- تحليل التحولات الديموغرافية: هذا المجال من الأدبيات يتناول دراسة التحولات الديموغرافية، بما في ذلك النمو السكاني، والتغيرات في هيكل السكان، والهجرة واللجوء، وتأثيرات هذه التحولات على الحقوق الإنسانية.

٢- تحليل التحولات الاجتماعية والثقافية: يهدف هذا المجال من الأدبيات إلى دراسة التحولات الاجتماعية والثقافية، بما في ذلك التحولات الدينية والثقافية، وتأثيرات هذه التحولات على الحقوق الإنسانية في البلد.

٣- تحليل الإصلاحات القانونية والسياسية: يركز هذا المجال من الأدبيات على دراسة الإصلاحات القانونية والسياسية التي تهدف إلى تعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك إصلاحات القانون الدستوري والقوانين الأساسية الأخرى، وتحديد العوائق التي تعترض تنفيذ هذه الإصلاحات.

٤- تحليل الجهود الدولية والإقليمية لتعزيز حقوق الإنسان: هذا المجال من الأدبيات يتناول دراسة الجهود التي تبذلها المجتمع الدولي والإقليمي لتعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك الجهود المبذولة من قبل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والدول.

ثانياً: دور المؤسسات الدولية في تطبيق القانون الدولي الإنساني في العراق

تعد المنظمات الدولية المؤسسات الأساسية التي تضطلع بمهمة حماية حقوق الانسان في وقت السلم واثناء اندلاع النزاعات المسلحة، لذلك لابد من فهم العوامل التي تؤثر في حقوق الإنسان وتوفير حلول للتحديات المرتبطة بها، وتحديد الإجراءات اللازمة للتعامل مع التحديات، بما يعزز القانون الدولي الإنساني، من خلال التعاون والشراكة بين الدول والمنظمات لحماية حقوق الإنسان. وتقوم المنظمات الدولية بدور حيوي في هذا المجال من خلال مراقبة حالة حقوق الإنسان وتوثيق الانتهاكات والإبلاغ عنها، وتقديم المساعدات الإنسانية والتنموية للمحتاجين، وتعزيز الوعي بحقوق الإنسان وتعزيز مكافحة التمييز، ودعم الإصلاحات السياسية والقانونية التي تحمي حقوق الإنسان، وتقديم الدعم الفني والتقني والمالي لتعزيز القدرات المؤسسية لمؤسسات الحكم والمجتمع المدني. ويمكن القول إن المنظمات الدولية تلعب دوراً مهماً في حماية حقوق الإنسان والعمل على تحسين الوضع الإنساني، كما تعمل على مواجهة انتهاكات القانون الدولي الإنساني من خلال تحقيق العديد من الأهداف وحسب ما يأتي:

١- توثيق الانتهاكات: تقوم المنظمات الدولية بتوثيق الانتهاكات والجرائم التي تتعرض لها المدنيون، مما يساعد في إثبات وجود هذه الانتهاكات وتحقيق العدالة.

٢- تقديم المساعدات الإنسانية: تعمل المنظمات الدولية على توفير المساعدات الإنسانية لمستحقيها، بما في ذلك المساعدات الطبية والغذائية والإيوائية.

٣- الدعم الفني والتقني: تقدم المنظمات الدولية الدعم الفني والتقني، بما يعزز قدرات مؤسسات الحكم وتدريب العاملين فيها.

٤- تعزيز الوعي: تقوم المنظمات الدولية بتعزيز الوعي بحقوق الإنسان، وتحث على مكافحة التمييز والتعصب العرقي والديني.

٥- الضغط على الحكومة: تقوم المنظمات الدولية بممارسة الضغط على الحكومة، لاتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية حقوق الإنسان والعمل على إصلاحات سياسية وقانونية تحميها.

٦- التحقيقات: تعمل المنظمات الدولية على إجراء التحقيقات اللازمة لتحديد المسؤولية عن الانتهاكات والجرائم، وتساعد في تقديم المساعدة للضحايا وتحقيق العدالة.

ثالثاً: المسارات المستقبلية في تطبيق القانون الدولي الإنساني في العراق

بالرغم التقدم الذي أحرزته المؤسسات الوطنية والدولية في تعزيز حقوق الإنسان في العراق، إلا أن هناك تحديات تبقى تهدد استقرار هذه الحقوق وتطويرها في المستقبل. من بين هذه التحديات، يمكن ذكر الوضع الأمني الذي يشهده البلد وتأثيره على حياة المدنيين وقدرتهم على ممارسة حقوقهم بحرية، فضلاً عن التحديات السياسية والاقتصادية التي تؤثر على القدرة على تطبيق القوانين والسياسات التي تحمي حقوق الإنسان. ومن المسارات المستقبلية المهمة لتحسين حقوق الإنسان في العراق هو تعزيز الحوار والتعاون بين المؤسسات الوطنية والدولية، بما يشمل تبادل الخبرات والتدريب وتعزيز الشفافية والمساءلة. كما يجب تعزيز القدرة على تطبيق القوانين وتعزيز نظام العدالة لضمان تقديم العدالة وتحقيق الإصلاحات القانونية الضرورية. بالإضافة إلى ذلك، يتعين على الحكومة العراقية والمجتمع الدولي العمل على معالجة الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الفقر والبطالة وغياب الخدمات الأساسية، وتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد. بالتالي، يمكن تحقيق تحسين مستقبلي في حقوق الإنسان في العراق من خلال جهود متكاملة ومتواصلة تتضمن التعاون بين المؤسسات الوطنية والدولية والمجتمع المدني، وتعزيز القدرة على تطبيق القوانين وتحقيق العدالة ومكافحة الفساد، إلى جانب معالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على حياة الناس وحقوقهم. ويمكن ادراج مجموعة على المثال لا الحصر:

١- العمل على الإصلاحات السياسية والقانونية: دعم الإصلاحات السياسية والقانونية التي تعزز حقوق الإنسان، وتضمن تطبيق القانون الدولي الإنساني بشكل فعال ومنهجي.

٢- تعزيز النظام القضائي وتوفير الدعم القانوني: تقديم الدعم الفني والمالي لتحسين القدرات والكفاءة القضائية، بما في ذلك تعزيز النظام القضائي، وتحسين آليات التحقيق والمحاكمة، لضمان تطبيق القانون الدولي الإنساني بكفاءة.

٣- تدريب القوات الأمنية على تطبيق القانون: توفير التدريب والتعليم المناسب للقوات الأمنية حول قواعد القانون الدولي الإنساني، ومبادئ حقوق الإنسان، بما في ذلك كيفية التعامل مع المدنيين والأسرى والمعتقلين بما يتماشى مع القوانين الدولية.

٤- التعاون مع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية: تعزيز التعاون والشراكة مع المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، التي تعمل في مجال حقوق الإنسان، لتبادل الخبرات والموارد، وتعزيز الجهود المشتركة في تطبيق القانون الدولي الإنساني.

٥- التوعية بثقافة قانون حقوق الإنسان: تعزيز الوعي بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من خلال حملات التوعية والتثقيف في المجتمع.

٦- تقييم الوضع الإنساني وتوثيق الانتهاكات: تعزيز الجهود لمراقبة وتقييم الوضع الإنساني في العراق، وتوثيق الانتهاكات والجرائم، بما يساهم في توفير البيانات والأدلة اللازمة، لاتخاذ الإجراءات القانونية ضد المتورطين.

٧- تدعيم الحوكمة ومكافحة الفساد: تعزيز الحوكمة، ومكافحة الفساد في العراق، لضمان تطبيق القانون بموضوعية وبما يحقق العدالة، وتعويض المتضررين.

الخاتمة

بناءً على ما تم دراسته وتحليله في هذا البحث، يمكن القول إن التغيرات الديموغرافية والاجتماعية لها أثر كبير على تطبيق القانون الدولي الإنساني، ويجب أن تكون الدول والمنظمات الدولية على استعداد للتكيف مع هذه التحولات، ولقد أظهرت دراسة حالة العراق أن هناك تحديات كبيرة في تطبيق القوانين الدولية الإنسانية في ظل الظروف السياسية والأمنية المتقلبة، ولكنها ليست مستحيلة. ويتطلب ذلك تعاوناً دولياً فعالاً ودعماً للمنظمات المحلية والدولية العاملة في مجال حماية حقوق الإنسان، بالإضافة إلى ذلك، يمكن للعلماء والمفكرون والمختصين في القانون الدولي الإنساني أن يلعبوا دوراً هاماً في تحسين فهمنا للقضايا الإنسانية المعاصرة والمساعدة في وضع توصيات وحلول قانونية تتناسب مع التحديات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي.

النتائج

توصلت الدراسة الى نتائج من دراسة أثر التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على تطور القانوني الدولي الإنساني وسبل تكيف الدول والمنظمات الدولية في العراق، يمكن ادراجها كما يأتي:

١- تأثير التغيرات الديموغرافية والاجتماعية في العراق على تطبيق القانون الدولي الإنساني، والذي يعكس تحولاً في الاتجاه من التركيز على حقوق الدول إلى حماية حقوق الأفراد والمجتمعات المتضررة.

٢- وجود تحديات كبيرة تتطلب تكيف الدول والمنظمات الدولية مع التغيرات الديموغرافية والاجتماعية في العراق، والتي تتطلب اعتماد استراتيجيات وتدابير قانونية وإجرائية فعالة للحفاظ على حقوق الإنسان.

٣- أهمية توفير الدعم الدولي والإنساني للعراق لمواجهة التحديات الديموغرافية والاجتماعية، والتي تتطلب تظافر الجهود بين الدول والمنظمات الدولية لتوفير الدعم اللازم للعراق.

٤- وجود تحديات كبيرة في تحقيق العدالة الانتقالية ومحاسبة المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، والتي تتطلب تبني أساليب جديدة وفعالة لمحاسبة المسؤولين وتحقيق العدالة للضحايا.

٥- تحسين آليات وأساليب الحوار والتواصل بين الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، وذلك لتوفير الحماية الكافية لحقوق الإنسان والتأكد من تطبيق القانون الدولي الإنساني بطريقة فعالة ومنسجمة مع التحولات الديموغرافية والاجتماعية في العراق.

المقترحات

بناءً على نتائج الدراسة وتحليلها لتأثير التغيرات الديموغرافية والاجتماعية على تطور القانوني الدولي الإنساني وسبل تكيف الدول والمنظمات الدولية في حالة العراق، فإن هناك بعض التوصيات والمقترحات التي يمكن اتخاذها لمعالجة المشكلات التي تواجه هذا الموضوع، ومن بين هذه التوصيات والمقترحات ما يأتي:

١- ضرورة مواكبة السلطة التنفيذية في العراق، التغيرات الديموغرافية والاجتماعية، وتحليل تأثيرها على مدى تطبيق القانون الدولي الإنساني، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتكييف تطبيق القانون مع هذه التغيرات.

٢- التحرك باتجاه العمل على إدخال تعديلات على بعض القوانين والمواثيق الدولية لتواكب التغيرات الديموغرافية والاجتماعية.

٣- زيادة الجهود المبذولة من قبل الدول والمنظمات الدولية لتعزيز حقوق الإنسان في العراق، وتحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

٤- تعزيز قدرات المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية في العراق لمواجهة التحديات القانونية والاجتماعية والديموغرافية، وذلك من خلال التدريب والتعليم والتحول إلى التكنولوجيا الحديثة.

٥- تعزيز العمل على إنشاء برامج ومشاريع تستهدف الشباب والنساء والفئات الأكثر تهميشاً في المجتمع، وتشجيع مشاركتهم الفاعلة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

٦- العمل على توعية المجتمع وزيادة وعيه بحقوق الإنسان وضرورة تطور القانوني الدولي الإنساني، وذلك من خلال العديد من الأنشطة التثقيفية والتوعوية مثل الندوات والمحاضرات وورش العمل والحملات الإعلامية المختلفة، وذلك لزيادة الوعي لدى المواطنين بأهمية احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والعمل على تعزيز الثقافة الحقوقية. كما يمكن

إدراج هذه المواضيع في المناهج الدراسية والتدريبية في المؤسسات الحكومية والخاصة لزيادة الوعي بأهمية هذه المسائل وتحسين الثقافة القانونية لدى المواطنين.

المصادر

١- أسيل إبراهيم القيسي، الملامح الجغرافية للمتغيرات الاقتصادية لمستويات الفقر والدخل في محافظة كركوك، (بحث) مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٧٨، المجلد ١٩، الجامعة المستنصرية، ٢٠٢٢.

٢- فوزي بن عناد القبوري العتيبي، التحولات الاجتماعية في قرطبة وأثرها في سقوط الخلافة الأموية (٣١٦-٤٢٢هـ/٩٢٨-١٠٣٠م)، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الطبعة ١، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٨.

٣- لوي هنري، (ترجمة) مدى شريقي، الديمغرافيا التحليل والنماذج، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (قطر)، الطبعة ١، بيروت، لبنان، ٢٠١٩.

٤- نجلاء أحمدون، بنية الاسرة في ظل المتغيرات الاجتماعية ووظائفها، (بحث) مجلة عدالة للدراسات القانونية والقضائية، الطبعة ١، العدد ١٥، السنة ٤، مطبعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، ٢٠٢١.

٥- أحمد عبيس نعمة الفتلاوي، القانون الدولي الإنساني، منشورات زين الحقوقية، الطبعة ١، بيروت، لبنان، ٢٠١٩.

٦- جاسم محمد عز الدين، حازم حمد موسى الجنابي، النزاع الدولي على أوكرانيا بين الرؤى الاستراتيجية والقوانين الدولية، (بحث) مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، عدد خاص بوقائع المؤتمر الدولي السابع للقضايا القانونية (ILIC2022) ٢٢-٢٠٢٢/١٢/٢٣، المجلد ١١، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، ٢٠٢٢.

٧- حورية واسع، تطبيق القانون الدولي الإنساني عبر قضايا المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة، (أطروحة دكتوراه) كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين – سطيف ٢، الجزائر، ٢٠١٩.

٨- غسان الكحلوت، العمل الإنساني الواقع والتحديات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة ١، قطر، ٢٠٢٠.

٩- نعمان عطا الله الهيتي، القانون الدولي الإنساني في حالات الحروب والنزاعات المسلحة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٥.

١٠- حنان سالم، التغيرات الاجتماعية وعلاقتها بأنماط الجريمة بعد ثورة ٢٥ يناير دراسة تطبيقية على بعض الفئات الاجتماعية، (بحث) مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد ٢٨، المجلد ٧، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٨.

١١- ناتوري كريم، تعزيز معاهدة حظر الانتشار النووي في ضوء تحولات القانون الدولي، (بحث) مجلة الدراسات حول فعلية القاعدة القانونية، العدد ١، المجلد ١، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، الجزائر، ٢٠١٧.

١٢- زينب عباس موسى، جواد كاظم الحسناوي، السياسات السكانية والتنمية في بعض دول الوطن العربي الأردن والامارات أنموذجا تطبيقاً، (بحث) مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، العدد ٤، المجلد ١١، جامعة بابل، ٢٠٢١.

١٣- سعيد العابد، الحصار وأثره على حقوق الإنسان دراسة مقارنة بين الفكر الإسلامي والقانون الدولي الإنساني – غزة أنموذجاً -، (رسالة ماجستير) كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، الجزائر، ٢٠١٠.

١٤- صلاح جبير البصيصي، دور محكمة العدل الدولية في تطوير مبادئ القانون الدولي الإنساني، الطبعة الأولى، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٧.

١٥- كريم إبراهيم، دينا خليل، مروة بركات، سلوى سلمان، دليل المدن العربية للإدماج الحضري (تعزيز الإدماج الحضري من خلال المشاركة العامة، والوصول الى المعلومات، والرياضة، والتربية على المواطنة وحقوق الانسان، سلسلة المدن الشاملة

للجميع المستدامة، مؤسسة "تكوين" لتنمية المجتمعات المتكاملة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، مكتب اليونسكو الإقليمي للعلوم في الدول العربية – مكتب القاهرة، مصر، ٢٠٢٠.
١٦- - عدنان السيد حسين، النظام العربي ومطلع الالفية الثالثة، النظام العربي والعولمة (مجموعة مؤلفون)، مؤسسة عبد الحميد شومان، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٠٤.
١٧- عادل عبد الصادق، أسلحة الفضاء الالكتروني في ضوء القانون الدولي الإنساني، الطبعة الثانية، المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٦.
١٨- عبد القادر الهواري، حروب القرن القادمة، الطبعة الأولى، ببلومانيا للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ٢٠١٩.
١٩- عبد علي محمد سوادي، المسؤولية الدولية عن انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني، الطبعة الأولى، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٧.
٢٠- نبراس المعموري، محنة الدستور واشكاليات التعديل، لطبعة الأولى، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٥.
٢١- عامر حادي عبد الله الجبوري، العدالة الانتقالية ودور أجهزة الأمم المتحدة في إرساء مناهجها، الطبعة الأولى، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٨.
٢٢- صباح علوان العجيلي، صلاح حسن الربيعي، استراتيجية حروب التحرير الوطنية، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، ٢٠١٥.
٢٣- هشام بشير، علاء الضاوي سبيطة، احتلال العراق وانتهاكات البيئة والممتلكات الثقافية، الطبعة الأولى، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، مصر، ٢٠١٣.
٢٤- عبد المعين الشواف، السلطة والتسلط نماذج لأسوأ الحكام المتسلطين عبر التاريخ، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، دمشق، سوريا، ٢٠١٦.
٢٥- عمر هاشم ذنون الحيالي، السياسة الخارجية الصينية تجاه العراق منذ ٢٠٠٣ وآفاقه المستقبلية، الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٥.
٢٦- أسعد فلاح إبراهيم اللصاصمة، الدبلوماسية العربية تجاه الأزمة العراقية ٢٠٠١-٢٠٠٧، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠.
٢٧- سعد شاكر شبلي، الاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط خلال ادارة الرئيس باراك أوباما، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٣.
٢٨- عماد هادي الربيعي، العراق والتحالف الغربي ١٩٩١-٢٠٠٣، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٤.
٢٩- مجيد هداب هلهول، انتهاكات حقوق الانسان في ظل الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق (٢٠٠٣-٢٠٠٤) (دراسة تاريخية)، مجلة آداب الفراهيدي، المجلد ٨، العدد ٢٦، كلية الآداب، جامعة تكريت، ٢٠١٦.
٣٠- شاكر محمود عيال الاميري، النمو السكاني في العراق (التأثيرات والتحديات)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، العدد ١، المجلد ٢، جامعة الانبار، ٢٠٢١.
٣١- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٠٣٧/٦٦) في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.
32- Dan Saxon, International Humanitarian Law and the Changing Technology of War, MARTINUS NIJHOFF PUBLISHERS, LEIDEN, BOSTON, The Netherlands, 2013, P 185.